لكان قبل ذلك الوقت ممتنعا فصار ممكنا والانقلاب محال
فان قيل سلمنا وجودها لكن يجوز ان يكون صفة حادثة في ذاته تعالى
كما قالت الكرامية اولا في محل كما قالت المعتزلة اجيب بان
الاول باطل لانه يلزم ان يكون ذاته محلا للحوادث والثاني كذلك
لان قيام الصفة لا في محل محال ﴿ ما ذكر في الدليل ان القدرة
لا تصلح مختصة لان نسبتها الى جميع المقدورات والاوقات
على السواء كان الملتزم ان يقول والارادة كذلك وذكر الفرق للتغير
بينهما وهو واضح ولا مية بالفرق الواضح امكن لمعاند ان
يقول لا ننكر الفرق بينهما لكن كلامنا في ان الارادة محتاج
اليها اولا ولا يكون محتاجا اليها الا اذا تعينت للتخصيص
ولانم تعينها لم لا يجوز ان يكون امكان كل حادث مخصوصا
بوقت معين يمتنع حصوله قبله وبعده فلا يحتاج الى صفة
الارادة فاجيب بانه لو كان كذلك لكان قبل ذلك الوقت
ممتنعا فصار ممكنا ويلزم من ذلك انقلاب الممتنع ممكنا
والانقلاب محال بالبديهة فان اجتماع النقيضين ممتنع

قطعا

قطعا فلو جاز الانقلاب امكن اجتماعهما فكان الشيء الواحد
في حالة واحدة في زمان موجودا معدوما فان قيل سلمنا وجود
الارادة لكنها لا تصلح مختصة الا اذا كانت قديمة وليس
فيما ذكرتم دلالة على ذلك فلم لا يجوز ان تكون صفة حادثة في
ذاته كما قالت الكرامية وفي محل كما قالت المعتزلة فاجيب
بان الاول باطل لانه يلزم ان يكون ذاته محلا للحوادث وذلك
يستلزم التغير لان محل الحوادث يجوز ان يتصف بها وبعدمها
فقبل الحدوث ضرورة الحدوث وهو حال كونه متصفا بها غير
كونه غير متصف والا لكان الشيء مع غيره كالشيء لا مع غيره
وذلك باطل بالبديهة فيلزم التغير واما الثاني فكذلك لان قيام
الصفة لا في محل محال والقائل ان يقول قيام الصفة مطلقا
لا في محل محال او الصفة الحادثة لغير الله تعالى والاول ممنوع والثاني
مسلم ولكن صفة الارادة فيما نحن فيه ليست كذلك والجواب
ان هذا الكلام مبني على جواز اشتقاق اسم الفاعل لشيء لم يقم
به المصدر فان ذلك عندهم جايز فالوا طلق الخالق على الله تعالى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)